

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقعة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية قرض التنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقعة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ مفرسة ١٣٩٩ (٨ يناير سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

اتفاقية قرض تنمية

رقم (٨٣٠ مصر)

اتفاقية مؤرخة في ٢٤ يولية ١٩٧٨ فيما بين جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بالمقترض) وهيئة التنمية الدولية (المشار إليها فيما بعد بالهيئة)

(المادة الأولى)

شروط عامة وتعريف

بند ١ - ١ - يقبل أطراف هذه الاتفاقية كافة أحكام الشروط العامة السارية على اتفاقيات قروض التنمية التي تقدمها الهيئة والمؤرخة ١٥ مارس ١٩٧٤ وتكون لها نفس القوة والفاعلية كما لو كانت مدرجة بالكامل في هذا الاتفاق (وهذه الشروط العامة السارية على اتفاقيات قروض التنمية التي تقدمها الهيئة يطلق عليها فيما يلي عبارة الشروط العامة) .

بند ١ - ٢ - المصطلحات العديدة المبين تعريفها في الشروط العامة حيثما استخدمت في هذه الاتفاقية يكون لكل منها المعنى المذكور في تلك الشروط إلا إذا تطاب السياق غير ذلك كما أن المصطلحات الإضافية التالي بيانها تعنى ما يلي :

(١) "البنك الرئيسي" معناها البنك الرئيسي للتنمية والأنتان الزراعي ، وهو منشأة - مصرفية تابعة للمقترض أنشئت وتعمل بموجب القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٦ الذي أصدره المقترض .

(ب) "بنوك التنمية" تعنى بنوك التنمية والأنتان الزراعي العاملة في منطقة المشروع والتابعة للبنك الرئيسي والمنشأة بموجب قانون البنك الرئيسي .

(ج) "منطقة المشروع" تعنى محافظو المنوفية وسوهاج التابعتين للمقترض .

(د) "اتفاقية القرض الفرعية" معناها الاتفاقية التي تعقد بين المقترض والبنك الرئيسي تبعاً لأحكام الجزء (١) من المشروع الموصوف في جدول (٢) من هذه الاتفاقية .

(هـ) "لجنة التنسيق المركزية" تعنى اللجنة التي تشكل تبعاً للبند ٣ - ٢ (١) من هذه الاتفاقية .

(و) "منسق المشروع" تعنى منسق المشروع الذي يعين تبعاً للبند ٣ - ٢ (ب) من هذه الاتفاقية .

(ز) "لجنتا التنسيق المحليتان" تعنى -كلا من وكلا اللجنتين اللتين تشكلان طبقاً للبند ٣ - ٢ (ج) من هذه الاتفاقية .

(ح) "وزارة الزراعة" تعنى وزارة الزراعة التابعة للمقترض .

(ط) "وزارة الري" تعنى وزارة الري التابعة للمقترض .

(ي) "هيئة كهربة الريف" تعنى هيئة كهربة الريف التابعة للمقترض .

(ك) "جنيهاً مصرية" تعنى عملة المقترض .

(ل) "التعاونيات الأساسية" تعنى التعاونيات الأساسية المنشأة بموجب قانون التعاون الزراعي الصادر من المقترض لتعمل على مستويات القرية .

(المادة الثانية)

القرض

بند ٢ - ١ - توافق الهيئة على إقراض المقترض بالنصوص والشروط الواردة في اتفاقية قرض التنمية المينة أو المشار إليها ببلغا بعملات متوعة يعادل اثنين وثلاثون مليون دولار (٣٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار) .

بند ٢ - ٢ - يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لأحكام جدول (١) من هذه الاتفاقية وحسب ما يعادل هذا الجدول من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والهيئة وذلك للنفقات التي صرفت (أو إذا وافقت الهيئة على صرفها) فيما يخص بالتكلفة المناسبة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حاسبة القرض .

بند ٢ - ٣ - تدبير السلع والأعمال المدنية التي تمول من حاسبة القرض يخضع لأحكام الجدول (٣) من هذه الاتفاقية إلا إذا وافقت الهيئة على خلاف ذلك .

(٢) الإشراف على تنفيذ المشرع بإصدار توجيهات إلى منسق المشروع ولجتي التنسيق المحليتين .
(٣) تقوم بالأعمال وتتخذ من إجراءات العمل مايساعد على تحقيق أغراض المشروع .
(ب) تقوم وزارة الزراعة بتعيين أحد كباره وظيفها يعمل على أساس التفريغ الكامل ويساعده عدد كاف من الموظفين المؤهلين كمنسق للمشروع ويتولى :

(١) إعداد الترتيبات اللازمة لاجتماعات لجنة التنسيق المركزية .

(٢) إقامة اتصالات منتظمة مع الإدارات الحكومية المختصة من أجل تنسيق جميع أنشطة المشروع .

(٣) تحقيق رابطة الاتصال بين لجنة التنسيق المركزية وبين لجتي التنسيق المحليتين .

(٤) إعداد تقارير ربع سنوية عن تنفيذ المشروع .

(ج) يتخذ ما يضمن تكوين لجنة تنسيق محلية في كل من محافظتي المنوفية وسوهاج برئاسة المحافظ أو من ينيبه وبعضوية مندوبين من الإدارات المحلية بوزارة الزراعة ووزارة الري والبنك الرئيسي وهيئة كهربة الريف وأي مندوبين آخرين وفقا لما يقرره المحافظ وتتولى هذه اللجنة في منطقة اختصاصها :

(١) القيام بأعمال الإدارة اليومية للمشروع .

(٢) تقديم تقرير شهري عن سير المشروع إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة (١) من هذا البند .

(٣) اختيار موظفين محليين للتدريب طبقا للجزء ٥ - ٤ من المشروع ويكون الاختيار على أساس جنسرافي عادل .

(٤) تقوم بالأعمال وتتخذ من إجراءات العمل ما يضمن استخدام الآلات والمعدات المشتراة بموجب المشروع في منطقة المشروع دون غيرها .

بند ٣ - ٣ - تدعيما للمركز المالي للبنك الرئيسي يقوم المقترض بما يلي :

(١) يتخذ في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ كافة الإجراءات اللازمة لسريان وتنفيذ قراراته بشكل كامل بشأن :

(١) إعفاء البنك الرئيسي من ديونه إزاء البنوك التجارية بمبلغ يعادل قيمة القروض المستحقة للبنك الرئيسي والمسقطه بموجب تعليمات الحكومة والمقدرة حاليا بمبلغ ١٤ مليون جنيه .

(٢) تحويل القروض المقدم من المقترض للبنك الرئيسي بمبلغ ١٧ مليون جنيه إلى مساهمة في رأس المال .

بند ٢ - ٤ - تاريخ الإقفال ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ أو أي تاريخ لاحق حسبما تحدده الهيئة . ومتخاطر الهيئة المقترض في حينه عن مثل هذا التاريخ اللاحق .

بند ٢ - ٥ - يدفع المقترض للهيئة رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة ($\frac{3}{4}$ || ١٪) سنويا على أصل مبلغ القرض المسحوب والمستحق عليه من وقت لآخر .

بند ٢ - ٦ - تسدد رسوم الخدمة نصف سنوية في ١٥ فبراير ، ١٥ أغسطس من كل سنة .

بند ٢ - ٧ - يسدد المقترض أصل مبلغ القرض على أقساط نصف سنوية تدفع في ١٥ فبراير ، ١٥ أغسطس سنة ١٩٨٨ وتتم في ١٥ فبراير ٢٠٢٨ ، وكل قسط لغاية المستحق الدفع في ١٥ فبراير ١٩٩٨ - تكون قيمته (نصف || ١٪) من المبلغ الأصلي المشار إليه وكل قسط فيما بعد ذلك تكون قيمته واحد ونصف في المائة ($1\frac{1}{2}$ || ١٪) من المبلغ الأصلي المشار إليه .

بند ٢ - ٨ - تمهدت بموجب هذا عملة الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض البند ٤ - ٢ من الشروط العامة .

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

أحكام عامة

بند ٣ - ١ - ينفذ المقترض المشروع من خلال وزارة الزراعة ووزارة الري وهيئة كهربة الريف والبنك الرئيسي ولجنة التنسيق المركزية ولجتي التنسيق المحليتين حسب أحكام الجدول (٢) من هذه الاتفاقية بالجدية والكفاءة الواجبتين ، وطبقا لجدول تنفيذ يكون مقبولا بواسطة الهيئة ووفقا للممارسات الزراعية والهندسية والإدارية والمالية المتعارف عليها والمناسبة ، وعليه أن يقدم بلا إبطاء وحسب الحاجة ، الأموال والتسميلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لهذا الغرض .
بند ٣ - ٢ - تسهلا لتنفيذ المشروع وضمانا لتنسيق أنشطة مختلف الهيئات الحكومية المركزية والمحلية المشتركة في تنفيذ المشروع يجب على المقترض أن :

(١) تقوم وزارة الزراعة بتشكيل لجنة تنسيق مركزية يرأسها أحد كبار الموظفين بوزارة الزراعة وتشكل من مندوبين عن إدارات وزارة الزراعة المختصة بما فيهم منسق المشروع المشار إليه في الفقرة (ب) من هذا البند - ومندوبين عن وزارة الري والبنك الرئيسي وهيئة كهربة الريف ومحافظتي المنوفية وسوهاج ، وتقوم هذه اللجنة بـ :

(١) اعتماد خطة العمل السنوية في المشروع .

بند ٣ - ٨ - يتعهد المقرض بأن يؤمن أو يتخذ الإجراء الملائم للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد الأخطار التي يستتبعها شراء ونقل وتسليم تلك البضائع إلى مكان الاستخدام أو التركيب وكل تعويض ينشأ عن هذا التأمين يجب أن يدفع بعملة يمكن للمقرض استخدامها الاستخداما حرا لاستبدال هذه البضائع أو إصلاحها .

فيما عدا الحالات التي توافق فيها الهيئة من غير ذلك على المقرض أن يجعل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض تستخدم في المشروع دون غيره .

بند ٣ - ٩ - :

(١) يجب على المقرض أن يقدم للهيئة د ر ن ابطاء الخطط والمواصفات ومستندات العقود وجدول الإنشاءات والشراء الخاصة بالمشروع عندما يتبى إعدادها وأية تعديلات جوهرية عليها أو إضافات لها وذلك بالتفصيل الذي تطلبه الهيئة بصورة معقولة .

(ب) يجب على المقرض :

(١) أن يلزم لجنة التنسيق المركزية ووزارة الزراعة ووزارة الري والبنك الرئيسي ولجنة التنسيق الثابتين أن تمسك فيما يتعلق بأنشطتها الخاصة بالمشروع سجلات وتتخذ إجراءات كافية لتسجيل وبيان سير المشروع (بما في ذلك تكلفته والمنافع التي تستفاد منه) والتعريف بالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وإظهار استخدامها في المشروع .

(٢) أن يمكن مندوبي الهيئة المعتمدين من زيارة مواقع الإنشاءات والتسهيلات الداخلة من المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وأية سجلات ومستندات متعلقة بها .

(٣) أن يقدم إلى الهيئة في فترات منتظمة جميع المعلومات المطلوبة التي تطلبها عن المشروع وتكلفته والمنافع التي تستفاد منه حيثما كان ذلك مناسباً - وإتقان حصيلة القرض والبضائع والخدمات الممولة من الحصيلة .

(ج) بعد انتهاء المشروع وفي موعد لا يجاوز بأية حال ستة أشهر من تاريخ الإقفال أو في تاريخ لاحق حسب ما يتفق عليه بين المقرض والهيئة يجب على المقرض أن يلزم لجنة التنسيق المركزية أن تعد وتقدم إلى الوكالة تقريرا عن الحجم وبالتفاصيل التي تطلبها الهيئة بصورة معقولة عن تنفيذ المشروع وتشغيله المبدئي ، وتكلفته والمنافع المستفادة منه وأداء المقرض والهيئة لالتزاماتها بموجب اتفاقية قرض التنمية وإيجاز اغراض القرض :

(ب) يمكن للبنك الرئيسي من تكوين احتياطاته عن طريق تخصيصات من فوائضه .

(ج) يمكن البنك الرئيسي من تقاضى وتحصيل رسوم مناسبة عن عمليات التسويق والتوزيع التي يقوم بها .

(د) يلزم الوزارات والمصالح والإدارات الحكومية بأن تدفع بلاإبطاء ما يستحق عليها نظير الخدمات التي يقدمها البنك الرئيسي .

بند ٣ - ٤ - على المقرض :

(١) أن يعد ويقدم للهيئة في ضوء نتائج الدراسة المشار إليها في جزء د - ٢ من المشروع وفي موعد لا يتجاوز ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ أو في التاريخ الذي توافق عليه الهيئة خطة لإعادة تحديد سياسات البنك الرئيسي وتدعيم تنظيمه وتحسين مركزه المالي شاملة الخطوات التي تتخذ لتمكينه من الحصول على تمويل طويل الأجل بشروط مناسبة .

(ب) أن يتخذ كل الإجراءات لتشييد أجزاء هذه الخطة حسب ما توافق عليه الهيئة .

بند ٣ - ٥ - يتعهد المقرض بتطبيق سعر صرف السوق الموازية المنشأة بموجب القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة مالية المقرض وإذا توقف تطبيق هذا السعر ينطبق سعر الصرف الذي يتفق عليه بين المقرض والهيئة وذلك للأغراض الآتية :

(١) تحويل مبالغ القرض المخصصة لتمويل النفقات المحلية إلى جنينيات مصرية .

(ب) تحديد الأسعار بالجنينيات المصرية للألات الزراعية والمعدات التي تشتري بالعملة الأجنبية بموجب الجزء ١ - ٢ و ٣ من المشروع

بند ٣ - ٦ - يجب على المقرض أن يمكن البنك الرئيسي ويلزمه بأن يطبق على إقراضه في منطقة المشروع (لأجل تزيد عن ستين ولجميع التعاونيات الزراعية والزراع) أسعار الفائدة المبينة في الفقرة ٢ من الجزء ١ (تنفيذ الجزء أ) من جدول ٢ من هذه الاتفاقية .

بند ٣ - ٧ - يلزم المقرض لجنة التنسيق المركزية بأن تصدر وتنفذ باتون مع السلطات المركزية المحلية التابعة للمقرض - لوائح بمقتضاها :

(١) تلتزم التعاونيات الأساسية بأن تحسب وتحصل عن تأخير الجرار والآلات الزراعية للزراع رسوماً في مستويات كافية لمقابلة القيمة والتكلفة الكاملة لتشغيل وصيانة هذه الجرار والآلات الزراعية .

(ب) تلتزم التعاونيات الأساسية بتقديم هذه الجرار والآلات الزراعية للايجار إلى ازراع على أسس عادة تأخذ في الحسبان حاجة الزراع الحقيقية وحجم الأرض المزروعة لكل زارع .

(المادة الرابعة)

اشتراطات أخرى

بند ٤ - ١ :

(١) يجب على المقرض أن يلزم وزارة الزراعة ووزارة الري وهيئة كهربة الريف والبنك الرئيسي بمسك حسابات منفصلة للمشروع تكون كافية طبقاً للأصول المحاسبية المرعية دواما لإظهار الأعمال والموارد والاتفاق فيما يتعلق بالمشروع .

(ب) يجب على المقرض :

(١) أن يلزم البنك الرئيسي ووزارة الري وهيئة كهربة الريف ووزارة الزراعة أن تراجع حساباتها الخاصة بالمشروع كل سنة مالية طبقاً لأصول المراجعة المرعية دواما - بمعرفة مراجعي حسابات مستقلين توافق عليهم الهيئة وأن يقدم تقارير هؤلاء المراجعين إلى لجنة التنسيق المركزية .

(٢) أن يلزم لجنة التنسيق المركزية بأن تقدم إلى الهيئة بمجرد أن يصلها - ولكن في فترة لا تتجاوز بأى حال ستة شهور من نهاية السنة المالية تقرير هذه المراجعات بمعرفة المراجعين المشار إليهم على أن يكون بالجزم وبالتفاصيل التي تطلبها الهيئة بصورة معقولة .

(٣) يلزم لجنة التنسيق المركزية بأن تقدم إلى الهيئة المعلومات الأخرى المتعلقة بالحسابات المشرو إليها ومراجعتها حسب ما تطلبه الهيئة من وقت لآخر .

(ج) يجب على المقرض أن يلزم البنك الرئيسي :

(١) بأن تراجع حساباته وقوائمه المالية (الميزانيات العمومية وقوائم الإيرادات والمصروفات وما يتصل بها من قوائم) عن كل سنة مالية حسب أصول المراجعة المرعية دواما وذلك بمعرفة مراجعي حسابات مستقلين توافق عليهم الهيئة .

(٢) أن يقدم للهيئة بمجرد توافر المطلوب ولكن في فترة لا تتجاوز بأى حال ستة شهور من نهاية كل سنة مالية :

(١) نسخاً معتمدة من قوائمه المالية عن السنة المالية بعد مراجعتها حسب ما تقدم .

(ب) تقريراً عن المراجعة مقدم من المراجعين المشار إليهم يكون من الجزم وبالتفاصيل التي تطلبها الهيئة بصورة معقولة .

(٣) أن يقدم إلى الهيئة المعلومات الأخرى المتعلقة بحساباته وقوائمه المالية ومراجعتها حسب ما تطلب الهيئة من وقت لآخر بصورة معقولة .

بند ٤ - ٢ - يجب على المقرض أن يلزم وزارة الزراعة بأن :

(١) تنشئ في موعد غايته ٣١ مارس ١٩٧٩ وتحفظ بعد هذا التاريخ بوحدة متابعة وتقييم معين بها عدد مناسب من العاملين وتكون تابعة للجنة التنسيق المركزية وينبغي على هذه الوحدة :

(١) أن تقوم - طبقاً للوسائل المناسبة - ببعوث عينات لمعرفة أثر المشروع على العمالة والإنتاج والدخل .

(٢) أن تحصل على البيانات المتعلقة بتنفيذ المشروع والتي تتطلبها هذه الوسائل من الإدارات المختصة بوزارة الزراعة ووزارة الري والبنك الرئيسي .

(٣) أن تقدم تقريراً دورياً بتحليل مثل هذه البيانات إلى لجنة التنسيق المركزية .

(ب) أن تستخدم خبراء تكون مؤهلاتهم وخبرتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى الهيئة ليقوموا بإنشاء وتشغيل هذه الوحدة .

بند ٤ - ٣ - يجب على المقرض أن يلزم دائماً البنك الرئيسي ووزارة الزراعة ووزارة الري وهيئة كهربة الريف بأداة وصيانة جميع الآلات والمعدات والتسهيلات المقدمة بموجب المشروع ، وكذلك القيام بكافة الإصلاحات والتجديدات اللازمة لها بحسب الأصول الهندسية والمالية الصحيحة .

(المادة الخامسة)

جزاء لصالح الهيئة

بند ٥ - ١ - لأغراض بند ٦ - ٢ من الشروط العامة ينص على الوقائع الإضافية التالية إلحاقاً للفقرة (ح) من البند المذكور :

(١) إذا قصر البنك الرئيسي في تنفيذ أى اشتراط أو اتفاق أو التزام عليه بموجب اتفاقية القرض الفرعية .

(ب) وإذا أدخل تعديل على القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٦ أو أوقف أو أبطل أو ألغى أو ترك بشكل يؤثر تأثيراً سيئاً وجوهرياً على مقدرة البنك الرئيسي في تنفيذ التزاماته بموجب اتفاقية القرض الفرعية .

بند ٥ - ٢ - لأغراض بند ٧ - ١ من الشروط العامة تعتبر الشروط الإضافية التالية إلحاقاً للفقرة (د) من البند المذكور :

(١) إذا وقع الظرف المنصوص عليه في الفقرة (١) من بند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية واستمر لمدة ٦٠ يوماً بعد تاريخ الإخطار عنه من الهيئة إلى المقرض .

(ب) إذا وقع الظرف المنصوص عليه في الفقرة (ب) من بند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

العنوان البرقي : تليكس

انديفاس : (ITT) ٤٤٠٠٩٨

واشنطنطون : (RCA) ٢٤٨٤٢٣

(WUI) ٤١٤٢

وإشهارا بذلك فإن طرفي هذه الاتفاقية اللذين يتعرفان من خلال ممثلهما المفوضين لهذا القرض قد أوجبا أن تبرع هذه الاتفاقية باحدهما في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في اليوم والسنة المذكورين آنفا -

جمهورية مصر العربية .

عنها : الدكتور / أشرف غربال الممثل المفوض

وكالة التنمية الدولية

عنها : منير نجيبك بالبنك

جدول (١) سحب حصيلة القرض

١ - يحدد الجدول التالي الأبواب التي ستؤول من حصيلته وتخصيص مبالغ القرض لكل باب والنسبة المئوية للإتفاق على الأنواع التي ستؤول من كل باب :

الباب	المبلغ المخصص من القرض (ب) يعادل الدولارات (الليونة)	النسبة المئوية من النفقات التي ستؤول
١ - آلات ومعدات ومواد بضائع	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الأجنبية والنفقات المحلية تسليم المصانع و ٨٠٪ من النفقات المحلية للمستوردة، والمشتراة محليا .
٢ - أعمال مدنية	١٢٠,٠٠٠	٢٠٪
٣ - (أ) خدمات استشارية ومنع دراسية لجميع مكونات المشروع بخلاف الجزء (د) ب - خدمات استشارية ومنع للجزء (د) من المشروع	٨٩٠,٠٠٠	١٠٠٪
٤ - أسلاك كهرباء وتوصيلات كهربائية	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠٪
٥ - غير مخصص	١,٥٧٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الأجنبية والمحلية تسليم البضائع
الجملة	٣١,٥٠٠,٠٠٠	

(المادة السادسة)

تاريخ السريان والانهاء

بند ٦ - ١ - يعتبر مايلي شروطا إضافية لسريان اتفاقية قرض التنمية في إطار مدلول بند ١٢ - ١ (ب) من الشروط العامة .

(١) إن تنفيذ اتفاقية القرض الفرعية من جانب المقرض والبنك الرئيسي قد أجزى أو صدق عليه وفقا لكافة الإجراءات اللازمة المتبعة في الحكومة والهيئات العامة .

(ب) إن لجنة التنسيق المركزية ولجتي التنسيق المحليتين قد أنشئت وأن منسق المشروع قد تم تعيينه وكل ذلك طبقا لأحكام بند ٣ - ٢ من هذه الاتفاقية .

بند ٦ - ٢ - تحدد تاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٧٨ بموجب هذا لأغراض بند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

بند ٦ - ٣ - تنهى وتحدد التزامات المقرض بموجب بندي ٦ - ٣، ٤ - ١ من هذه الاتفاقية في التاريخ الذي تنهى فيه اتفاقية قرض التنمية أو في تاريخ يعقب تاريخ هذه الاتفاقية بخمسة عشر سنة أيهما أقرب .

(المادة السابعة)

ممثلو المقرض والعناوين

بند ٧ - ١ - عين وزير الاقتصاد والتعاون الدولي ووكيل الوزارة لمنظمات التمويل الدولية والإقليمية التابعين للمقرض كمثلين له لأغراض بند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

بند ٧ - ٢ - العناوين النابية حددت لأغراض بند ١١ - ١ من الشروط العامة للمقرض :

وزارة الاقتصاد

٨ شارع عدلى - القاهرة - جمهورية مصر العربية

العنوان البرقي : تليكس

٣٤٨ G AFEC UN

القاهرة

للهيئة

هيئة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع (هـ)

شمال غرب

(د ي س)

واشنطن ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية

٢ - لأغراض هذا الجدول :

(أ) عبارة (النفقات الأجنبية) تعني النفقات بعملة أى بلد آخر غير بلد المقرض ولبضائع أو خدمات موردة من أراضى أى بلد آخر غير المقرض

(ب) عبارة (النفقات المحلية) تعني النفقات بعملة المقرض ولبضائع أو خدمات موردة من إقليم بلد المقرض .

٣ - تم حساب النسبة المثوية للاتفاق طبقا لسياسة الهيئة التي تقضى بالألا تصرف أية دفعات من القرض لحساب سداد الضرائب التي يفرضها المقرض أو التي تفرض في إقليمه على السلع والخدمات أو على استيرادها أو صناعتها أو شرائها أو توريدها ، ولهذا الغرض فإنه إذا نقصت أو زادت قيمة الضرائب المفروضة على أى نوع من الأنواع التي تمول من حصيلة القرض فإن للهيئة بمقتضى إخطار يرسل إلى المقرض أن تزيد أو تنقص النسبة المثوية للاتفاق الخاصة بهذا النوع حسب ما يلزم بحيث يتطابق مع سياسة الهيئة المشار إليها .

٤ - برغم أحكام الفقرة (١) أعلاه فلا يجوز سحب أية مبالغ لدفعات نفقات تمت قبل تاريخ هذه الاتفاقية .

٥ - إذا رأت الهيئة لأسباب معقولة أن المبلغ المخصص من القرض لأى باب غير كاف لتمويل النسبة المثوية المتفق عليها من مجموع نفقات هذا الباب برغم تخصيص مبلغ من القرض ونسب الإنفاق المحددة في الجدول بالفقرة (١) السابقة فالهيئة بموجب إخطار يرسل للمقرض :

(١) أن تعيد تخصيص مبالغ من القرض لهذا الباب إلى الحد المطلوب لمواجهة النقص المقدر من تخصصات باب آخر ترى الهيئة أنها غير لازمة لمواجهة نفقات أخرى .

(٢) إذا كانت المبالغ المعاد تخصيصها لاتفى بكل النقص المقدر يجوز تخفيض النسبة المثوية للصرف المطبقة على هذه النفقات لكي يمكن أن يستمر السحب تحت هذا الباب إلى أن تم جميع المصروفات .

٦ - إذا وجدت الهيئة لأسباب معقولة أن تدبير الحصول على أى صنف من أى باب جاء مخالفا للإجراءات المبينة أو المشار إليها في الاتفاقية فإن تحول أى نفقات مقابل هذا الصنف من حصيلة القرض وللهيئة بموجب إخطار يرسل للمقرض - أن تافى من القرض مثل هذا المبلغ الذي ترى الهيئة لأسباب معقولة أنه يمثل مبلغ النفقات التي كان مرخصا بها للتمويل من حصيلة القرض ، وذلك بدون أن يؤدي ذلك إلى تحديد أو تقييد أى حق أو سلطة أو تعويض محول للهيئة بموجب اتفاقية القرض .

جدول (١) المشروع

أغراض المشروع هي :

(أ) دعم الإرشاد الزراعي والمؤسسات الائتمانية والتعاونية .

(ب) زيادة الإنتاجية الزراعية في منطقة المشروع عن طريق برنامج للبيكنة .

(ج) دراسة أنظمة متقدمة للألات الزراعية والرى وعرضها عمليا لاستخدامها مستقبلا .

(د) بدء دراسات تؤدي إلى إعداد منروعات الثروة الحيوانية وينتأب المشروع وينتد - بالإضافة إلى ما جاء بأحكام المادة الثالثة من هذه الاتفاقية - حسب ما يلي :

الجزء (١) : آلات وأشغال للزراعة والرى :

الوصف : ١ - توفير حوالى ١٠٠٠ - ١٠٠٠ ريار والمعدات المتصلة بها و ٥٨٠ آلة حصاد و ٣٠٠ رشاشة و ٥٠٠ مقطورة .

٢ - توفير قطع الغيار للألات المذكورة في (١) أعلاه .

٣ - توفير حوالى ٤٠٠٠ وحدة مضخات كهربائية أو ديزل صغيرة و ٣٠٠ وحدة مضخات كهربائية أكبر حجما .

٤ - (١) تحسين المراكز الموجودة حاليا لإصلاح وصيانة الآلات الزراعية في منطقة المشروع .

(ب) إنشاء مراكز جديدة من النوع المذكور تحت البند (١) المذكور أعلاه .

٥ - إنشاء مزرعة آلية تجريبية حجمها حوالى ١٠٠ فدان في كل من محافظتى المنوفية وسوهاج .

٦ - تركيب محولات ومعدات لازمة لها حوالى ٣٠٠ كيلو متر من خطوط كهربائية ١١ كيلو فولت ووصلات كهربائية مما يلزم لجزء ١ - ٧٦٣ من المشروع .

٧ - إنشاء مشروع رى نموذجي في المنوفية ينطى مساحة ٢٥٠٠ فدان تقر بسا وحوالى ثمانى محطات ضخ كهربائية على الترع الثانوية في تلك المنطقة لتوزيع مياه الرى خلال أنابيب مغطاة .
تنفيذ الجزء (أ) :

١ - تتولى وزارة الزراعة تدبير الحصول على الآلات و قطع الغيار المذكورة في جزء أ - ٤٤٣٦١ .

مسئولة قبل تقديم القروض طبقاً للفقرة ٢ (ج) السابقة - عن وضع نظم تقبلها الهيئة لتقييم مدى استحقاق الطلبات المقدمة للحصول على القروض المشار إليها في الفقرة ٦ (ج) بعاليه من الوجهة المالية والفنية والاقتصادية وللإشراف على الأنشطة والأغراض التي منحت من أجلها تلك القروض .

(ب) أن يلزم البنك الرئيسي بأن ينشئ في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ وتحت رئاسة مدير مؤهل وحدة للمشروع في كل من محافظتي المنوفية وسوهاج تكون مسئولة عن تطبيق نظم التقييم والإشراف المشار إليها على طلبات القروض المشار إليها .

(ج) يلزم البنك الرئيسي بأن يقدم للهيئة من وقت لآخر نماذج من تقييم طلبات القروض لتبدي عنها ملاحظاتها .

(د) يتأكد من أن لجنتي التنسيق المحليتين مستعدتان لوحدة المشروع المشار إليها في (ب) أعلاه كل المساعدة اللازمة لأداء واجباتها على الوجه المرضي .

(٤) تنفيذاً للجزء ١ - ٤ (ب) يجب على المقرض أن يلزم وزارة الزراعة :

(١) بأن تنشئ مركزاً لإصلاح وصيانة في عاصمة كل من محافظتي سوهاج والمنوفية ويجب أن يحتوي كل مركز على مخازن لقطع الغيار وتسهيلات إصلاح كافية لإجراء عمليات كبرى للآلات وللتجديد الكامل لمكونات الآلات .

(٢) بأن تنشئ في كل من المحافظتين ثلاث وحدات إصلاح أصغر حجماً تستطيع القيام بالإصلاحات والصيانة العادية للآلات الزراعية .

(٥) تنفيذاً للجزء ١ - ٥ يجب على المقرض أن :

(أ) يلزم وزارة الزراعة بأن تستخدم في موعد لا يتجاوز ٣٠ يونيو ١٩٧٩ إحصائياً في الآلات الزراعية تكون مؤهلاته وخبرته وشروط استخدامه مرضية للهيئة وذلك كي يساعد وزارة الزراعة في تنظيم واعداد خطط العمل للزراعة الآلية المشار إليها في ذلك الجزء من المشروع .

(ب) يلزم وزارة الزراعة ولجنتي التنسيق المحليتين كل في نطاق اختصاصها بإمداد هذه المزارع :

(١) بموظفين مؤهلين وباعداد كافية لإجراء :

(أ) اختبارات لإختيار أصح أنواع الآلات ونظم الميكنة .

(ب) إجراء بيانات عملية للزراعة في منطقة المشروع عن استخدام الآلات المحسنة .

(ج) تدريب العاملين في الإرشاد بمنطقة المشروع .

(٢) بمعدات وتسهيلات كافية للقيام بالأنشطة المشار

إليها في (١) أعلاه .

٢ - يتولى البنك الرئيسي توزيع هذه الآلات وقطع الغيار وعاليه تزويد التعاونيات الأساسية والمزارعين والمقرضين الآخرين في منطقة المشروع بقروض لغرض تمكينهم من شراء هذه الآلات وقطع الغيار ولهذا الغرض ولأغراض الجزء أ - ٤ (أ) من المشروع يجب على المقرض أن يقرض البنك الرئيسي ما يعادل ٢٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار من حصة القرض أو أى مبلغ آخر قد يخصص من وقت لآخر للجزء أ - ٤,٣٦,٢٦١ (١) من المشروع وذلك حسب اتفاقية قروض فرعية توافق عليها الهيئة وبموجبها يقوم البنك الرئيسي ضمن أمور أخرى بما يلي :

(أ) يسدد ما قابل القرض بالخصمات المصرية على أساس أسعار صرف العملة المينة في بند ٣ - ٥ من هذه الاتفاقية (وهذا المقابل يحدد حسب تاريخ السحب من حساب القرض) على ما لا يزيد عن عشرة أقساط سنوية متساوية أو قريباً من المتساوية بعد فترة سماح قدرها خمس سنوات .

(ب) يدفع قائدة بسعر ٣٪ سنوياً عن أصل مبلغ القرض الفرعي المسحوب والمستحق عليه من وقت لآخر .

(ج) - يقرض من خلال بنوك التنمية والائتمان الزراعي العاملة في منطقة المشروع ما يعادل المبلغ المقرض اليه بالخصمات المصرية :

(١) إلى التعاونيات الأساسية في منطقة المشروع لشراء آلات ، وقطع غيار حسب ما جاء في جزء أ - ٢,٦١ من المشروع بقيمة تمثل ما لا يقل عن ٨٠٪ من المبلغ المقرض إليه والمخصص للجزء أ - ٢,٦١ وإلى التعاونيات المذكورة لشراء آلات طبقاً للجزء أ - ٣ من المشروع .

وتسدد المبالغ المقرضة طبقاً لذلك في خلال مدة لا تزيد عن عشرة سنوات بما فيها فترة سماح لا تزيد عن سنة واحدة وبفائدة لا تقل عن ٩٪ سنوياً .

(٢) إلى المزارعين الأفراد في منطقة المشروع لشراء آلات وقطع غيار طبقاً للجزء أ - ٢,٦١ من المشروع وإلى أصحاب مراكز الإصلاح والصيانة الموجودة حالياً لأغراض جزء أ - ٤ (أ) من المشروع وتسدد المبالغ المقرضة طبقاً لذلك في خلال مدة لا تزيد عن عشر سنوات بما فيها فترة سماح لا تزيد عن سنة وبفائدة لا تقل عن ١٠٪ سنوياً ويجب ألا تمثل القروض المقدمة إلى أفراد المزارع وأصحاب المراكز المذكورة سوى ما لا يزيد عن ٨٥٪ من سعر شراء الآلات وقطع الغيار المشار إليها .

(٣) يجب على المقرض :

أن يلتزم البنك الرئيسي بأن ينشئ في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ وتحت رئاسة مدير مؤهل وحدة للمشروع بالمركز الرئيسي بها عدد كاف من الموظفين وتكون

الجزء د نظام الائتمان الزراعي :

الوصف :

- ١ - تدعيم البنك الرئيسي بتقديم المساعدة الفنية بشأن :
 - (١) تقييم طلبات الحصول على قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل .
 - (٢) رقابة عملييات الأقرض متوسط الأجل وطويل الأجل .
 - (٣) إنشاء نظام للبيانات والتقييم .
- ٢ - القيام بمساعدة المستشارين بدراسة لسياسات البنك الرئيسي وتنظيمه وعملياته وماليته .
- ٣ - تقديم معدات نقل ومكاتب للبنك الرئيسي وفروعه في منطقة المشروع .

- ٤ - تدريب موظفي البنك الرئيسي في الخارج .

التنفيذ :

- ١ - لتنفيذ جزء د - ١ من المشروع يجب على المقرض أن يلزم البنك الرئيسي بأن :
 - (١) يستخدم في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٧٨، ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩ على التوالي مستشارين لهم من المؤهلات والخبرة وبشروط استخدم ترضيها الهيئة .

- (ب) ينفذ الدراسة المشار إليها في جزء د - ٢ في موعد لا يتجاوز ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ أو أي تاريخ لاحق حسب ما توافق عليه الهيئة .
- ٢ - يجب على المقرض أن يلزم البنك الرئيسي بأن يعد ويقدم للهيئة في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٩ لإجراء ملاحظاتها بياناً وافياً لبرنامج الدراسة التي تجرى تطبيقاً لجزء د - ٢ من المشروع .
- ٣ - لتنفيذ جزء د - ٤ من المشروع يجب على المقرض أن يلزم البنك الرئيسي :

- (١) بأن يعد ويقدم للهيئة لإبداء ملاحظاتها برنامجاً لتدريب موظفيه في الخارج شاملاً مستويات التدريب التأهيلي لحوالء الموظفين والمؤسسات المصرفية الخارجية التي يقترح تدريبهم فيها .
 - (٢) أن ينفذ هذا البرنامج بعد مراجعة ملاحظات الهيئة عليه .
- الجزء هـ : التعاونيات الزراعية والتدريب :

الوصف :

- ١ - تقديم مساعدة فنية في إدارة الآلات الزراعية للتعاونيات على مستوى المحافظات في منطقة المشروع .
- ٢ - قيام وزارة الزراعة بإعداد وتنفيذ مشروع لتدعيم الإدارة التعاونية والمصادر المالية وإقامة روابط ملائمة بين مختلف مستويات الكيانات التعاونية .
- ٣ - تنفيذ برنامج تدريب لأعضاء مجالس الإدارة ومديري وموظفي التعاونيات الأساسية في منطقة المشروع .
- ٤ - تنفيذ برنامج تدريب للقائمين بتشغيل الآلات الزراعية .
- ٥ - تقديم معدات نقل ومكاتب للتعاونيات الأساسية في منطقة المشروع .

(٦) يجب على المقرض أن يلزم هيئة كهربية الريف بأن :

- (أ) تزيد قدرة محولاتها الكهربائية في منطقة المشروع بحيث تدع التشغيل السليم للمضخات الكهربائية التي تركيب طبقاً لجزء أ - ٣ - ٧٤٣ من المشروع .
- (ب) تنشئ في منطقة المشروع خطوط أسلاك توزيع إضافية قوة ١١ كيلوفولت وتركب الوصلات الكهربائية بموجب ١ - ٢ من المشروع .
- (ج) بأن تتقاضى من أصحاب المضخات في منطقة المشروع أسعاراً للكهرباء عند مستويات تفي بتغطية تكلفة التوريد .
- (٧) لإنشاء وتشغيل مشروع الري التودجي طبقاً لجزء أ - ٧ من المشروع يجب على المقرض أن :

- (١) يلزم وزارة الري في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٩ باستخدام مستشار هندسي - ذي مؤهلات وخبرات مقبولة للهيئة - ليساعد في إعداد التصميم النهائي لهذا المشروع وفي صياغة خطة عمله .
 - (ب) يلزم هيئة كهربية الريف بإنشاء خطوط كهربية ١١ كيلوفولت وإقامة الوصلات الكهربائية اللازمة لتشغيل محطات الضخ المقامة في هذا المشروع .
- الجزء ب : التخزين :

الوصف : إنشاء حوالي ٣٨٠ مخزناً لمستلزمات الزراعة في منطقة المشروع .

التنفيذ :

- ١ - تنفيذ هذا الجزء منوط بالبنك الرئيسي .
 - ٢ - على المقرض أن يتخذ أو يأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين البنك الرئيسي في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ من الحصول على الأراضي والحقوق الخاصة بالأراضي مما يلزم لإنشاء وتشغيل مخازن مستلزمات لزراعة الوارد بيانها في هذا الجزء .
- الجزء ج : الارشاد الزراعي :

الوصف : تحسين خدمات الارشاد عن طريق تزويد موظفي الارشاد التابعين لوزارة الزراعة في منطقة المشروع بالمساعدة الفنية والتدريب والنقل ووسائل الايضاح وتسهيلات الإسكان .

التنفيذ : تنفيذ جزء (ج) من المشروع يجب على المقرض أن يلزم وزارة الزراعة بأن :

- (١) تلحق بإدارتها في منطقة المشروع أعداد كافية من الإخصائين ومسؤولي التدريب ومدربي الارشاد لإعاده تنظيم وتحسين إجراءات خدمات الارشاد في منطقة المشروع .
- (ب) تستخدم في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٩ مستشارين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة للهيئة كي يساعدوا في إعادة تنظيم خدمة الارشاد وفي إنشاء نظام للبيانات والتقييم والتدريب خاص بخدمة الارشاد وفي بدء البحوث لاختيار الآلات .
- (ج) تعد بمساعدة المستشارين المشار إليها في موعد لا يتجاوز ٣٠ يونيو ١٩٧٩ برنامج تدريب لموظفي الارشاد في منطقة المشروع .
- (د) تقوم بإجراء البحوث الخاصة بالاختيار في مراكز البحوث التابعة لها في منطقة المشروع تحت إشراف المستشارين المشار إليهما .

التنفيذ :

- ١ - ينفذ المقترض هذا الجزء من خلال الإدارات المختصة بوزارة الزراعة .
- ٢ - لتنفيذ جزء هـ - ١ ، ٢ على المقترض أن يلزم وزارة الزراعة بأن تستخدم في ميعاد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ مستشارين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مرضية للهيئة .
- ٣ - ينفذ برنامج التدريب المشار إليه في جزء هـ - ٣ في مواقع مناسبة في محافظتي المنوفية وسوهاج ويتناول إدارة وتشغيل وحسابات التعاونيات الأساسية .
- ٤ - يعد برنامج التدريب المشار إليه في جزء هـ - ٤ في موعد غايته ٣١ أكتوبر ١٩٧٨ ثم ينفذ بمعرفة فريق من المعلمين ومشرفي التدريب التابعين لإدارة الميكنة الزراعية في وزارة الزراعة .

الجزء و : الدراسات

الوصف : القيام بدراسات على اثر الميكنة على انتاج الماشية ومحاصيل العلف وتغذية وتربية الحيوان بقصد اعداد مشروعات لتنمية الثروة الحيوانية .

التنفيذ : ينفذ هذا الجزء بمعرفة وزارة الزراعة بمساعدة مستشارين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مرضية للهيئة .

يقتظر أن يتم المشروع في موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ .

جدول ٣ - الشراء

(أ) عطاءات تنافسية دولية :

- ١ - فيما عدا ما جاء في جزء (ج) من هذا - فان الحصول على السلع والاعمال المدنية يجب أن يكون بموجب عقود تمنح طبقا لاجراءات تتطابق مع تلك الميكنة (في ارشادات الشراء من قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية) التي نشرها البنك في ٧ مارس ١٩٧٧ (المشار اليها فيما بعد بالارشادات) على أساس عطاءات تنافسية دولية كما هو مبين في جزء (أ) من الارشادات .

٢ - فيما يتعلق بالسلع التي تشتري على أساس عطاءات متنافسة دولية وبالإضافة إلى متطلبات الفقرة ١ - ٢ من الارشادات يجب على المقترض أن يعد ويوصل إلى الهيئة في أقرب وقت ممكن وعلى أية حال قبل ٦٠ يوما على الأقل من تاريخ طرح المناقصة الأولى للجمهور أو المستندات الأولية الخاصة بها - حسب الأحوال اعلان شراء عام بالشكل والتفصيل وشاملا المعلومات بحسب ما تطلبه الهيئة وستقوم الهيئة باجراء الترتيبات لنشر هذا الاعلان حتى تقدم لمن يريد الاشتراك في المناقصة اخطارا في حينه عن فرصة تقديم عطاء عن السلع المشار اليها . وعلى المقترض أن يقدم المعلومات الضرورية لاستكمال هذا الاعلان سنويا ما دامت هناك سلع باقية يراد الحصول عليها بعطاءات تنافسية دولية .

٣ - يجري تقييم العطاءات على أساس سعر الصرف في السوق الموازية المنشأة بموجب القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة مالية المقترض

وإذا أوقف تطبيق هذا السعر فيكون التقييم على أساس سعر الصرف الذي يتفق عليه بين المقترض وبين الهيئة .

٤ - لغرض تقييم ومقارنة عطاءات توريد السلع المواد الحصول عليها بعطاءات دولية :

(١) يجب أن يطالب إلى مزيدى العطاءات أن يشوا في إعطاءاتهم ثمن السلع المستوردة سيف (ميناء الوصول) أو السعر تسليم المصنع بالنسبة للسلع المصنوعة محليا .

(٢) تستبعد الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد الاخرى على السلع التي تورد محليا .

(٣) تذكر نفقات الشحن الداخلى إلى المقترض والمصرفات الاخرى الخاصة بتسليم البضائع إلى مكان الاستعمال أو التركيب .

(ب) تفضيل المنتجين المحليين :

عند شراء السلع بالتطبيق للإجراءات الميكنة في جزء أ من هذا الجدول يجوز منح البضائع المصنوعة في مصر حدا من التفضيل حسب الاحكام التالية :

١ - يجب أن تبين كافة مستندات المناقصات للحصول على السلع بوضوح التفضيل الذي يمنح والمعلومات اللازمة لتأكيد استحقاق العطاء يمثل هذا التفضيل والطرق والمراحل التالية التي تتبع في تقييم ومقارنة العطاءات .

٢ - بعد التقييم تصنف العطاءات المستوفاة في مجموعة من الثلاث مجموعات الآتية :

(١) مجموعة (أ) العطاءات التي تعرض سلعا مصنوعة في مصر إذا أثبت البائع بما يقنع المقترض والهيئة أن تكلفة صناعة تلك السلع تشمل قيمة مضافة في مصر تعادل ما لا يقل عن ٣٠٪ من ثمنها في العطاء تسليم المصنع .

(٢) مجموعة (ب) جميع العطاءات الاخرى التي يعرض سلعا مصنوعة في مصر .

(٣) مجموعة (ج) العطاءات التي تعرض أية سلع أخرى .

٣ - يجب بالنسبة لجميع العطاءات التي تقيم في كل مجموعة اجراء مقارنة أولا فيما بينها مع استبعاد أية رسوم جمركية أو ضرائب استيراد على السلع التي تستورد وكذلك أية ضرائب مبيعات والضرائب الأخرى المماثلة على السلع التي تورد محليا وذلك حتى يمكن تحديد أقل العطاءات قيمة في كل مجموعة .

ثم تقارن أقل العطاءات من المجموعات مع بعضها وإذا ظهر من نتيجة هذه المقارنة أن عطاء من المجموعة (أ) أو المجموعة (ب) هو أقل العطاءات قيمة فانه يختار للقبول .

٤ - إذا اتضح نتيجة للمقارنة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه أن أقل عطاء قيمة هو عطاء من المجموعة (ج) فيجب مقارنة جميع عطاءات المجموعة (ج) مرة أخرى بأقل عطاء من قيمة المجموعة (أ) بعد أن يضاف إلى سعر العطاء سيف للسلع المستوردة المعروضه في كل عطاء بالمجموعة (ج) بغرض هذه المقارنة الاضافية فقط - مبلغا يعادل :

الأصل من العقد فوراً بعد نفاذه وقيل تقديم أول طلب إلى الهيئة لسحب أموال من حساب القرض مقابل العقد المذكور .

٢ - فيما يختص بكل عقد لا يخضع للفقرة السابقة على المقترض أن يقدم للهيئة ، فوراً بعد تنفيذه وقيل تقديم أول حساب إلى الهيئة لسحب الأموال من حساب القرض بصدد هذا العقد ، صورتين طبق الأصل منه مع تحليل للعطاءات الخاصة به وتوصيات ارساء العطاء. والمعلومات الأخرى المعقولة التي تطالبها الهيئة. وإذا قررت الهيئة أن منح العند لم يكن يتفق مع الارشادات أو مع هذا الجدول فعليها ابلاغ المقترض بلا ابطاء مع بيان أسباب قرارها .

٣ - قبل الموافقة على أي تعديل جوهري أو التخلي عن شروط ونصوص العقد المبرم على أساس عطاءات دولية متنافسة أو منع امتداد للوقت المنصوص عليه لتنفيذ العقد أو إصدار أي أمر تعديل بموجب العقد المشار إليه (فيما عدا حالات الاستعجال القصوى) مما يزيد تكلفة العقد بما يزيد على ٢٥٪ من السعر الأصلي يجب على المقترض أن يبلغ الهيئة بالتعديل أو التخلي أو الامتداد أو أمر التعديل المقترح وأسبابه وإذا قررت الهيئة أن الاقتراح لا يتفق مع أحكام هذا العقد فعليها ابلاغ المقترض بلا ابطاء مع بيان أسباب قرارها .

الخطاب المرافق رقم ١

جمهورية مصر العربية

١٤ يولية ١٩٧٨

هيئة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع هـ

واشنطن ٢٠٤٣٣ - الولايات المتحدة الأمريكية

الموضوع : الائتمان رقم ٨٣٠ - مصر (مشروع التنمية الزراعية)
جدول تنفيذ المشروعات

السادة الأعزاء

إيحاء إلى البند ٣ - ١ من اتفاقية ائتمان التنمية (مشروع التنمية الزراعية) والتي تم توقيعها بيننا في التاريخ المنوه عنه أعلاه .

أن القرض من هذا الخطاب هو موافاتكم بتداول تنفيذ المشروع (مثل هذا الجدول من الممكن تعديله من وقت لآخر) والتكاليف المقدرة للمشروع والتي تم النقاش بشأنها معكم عند التفاوض على القرض المشار إليه .

برجاء التكرم بالتأشير بموافقتكم على المستندات المرافقة وذلك بالتوقيع على نموذج التأيد على صورة هذه الرسالة المرفقة .

المخلص

جمهورية مصر العربية

عنها :

الممثل المفوض

مؤيد :

هيئة التنمية الدولية

عنها :

(١) قيمة الرسوم الجمهورية وضرائب الاستيراد الأخرى التي يطالب إلى المستورد غير المعفى أن يدفعها عند استيراد السلع المعروضة في عطاء المجموعة (ج) المشار إليه . أو

(٢) ١٥٪ من سعر (سيف) لهذه البضائع في العطاء إذا تجاوزت الرسوم الجمركية والضرائب هذا السعر وإذا ظهر من هذه المقارنة الأخرى أن عطاء من المجموعة (أ) هو الأقل فيجب اختياره للقبول ، وإذا لم يكن كذلك فيختار عطاء المجموعة (ج) الذي ظهر نتيجة للمقارنة المشار إليها في الفقرة ٣ أنه أقل العطاءات قيمة .

(ج) اجراءات الشراء الأخرى :

١ - يجوز القيام بالأعمال المدنية المشار إليها بجزء أ - ٤ ، ٧ من المشروع بموجب عقود تمنع بناء على عطاءات محلية متنافسة طبقاً لاجراءات تقبلها الهيئة .

٢ - المعدات التي تقدر تكلفتها بما لا يزيد عما يعادل ٥٠,٠٠٠ دولار لكل عقد و ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار في مجموعها يجوز أن يمنح توريدها بعقود ممارسة أو عن طريق عطاءات محلية متنافسة طبقاً لاجراءات تقبلها الهيئة

٣ - معدات التملك التي تقدر تكلفتها بما لا يزيد عما يعادل ١٥٠,٠٠٠ دولار في المجموع يمكن شراؤها من الموردين الموثوق بهم .

(د) مراجعة الدعوة لتقديم العطاءات والعطاءات المقترحة ارساؤها

والعقود النهائية :

١ - فيما يتعلق بجميع العقود فيما عدا تلك التي تعقد بموجب جزء ج - ٣ من هذا الجدول والتي تقدر تكلفتها بما يعادل ٥٠,٠٠٠ دولار أو أكثر :

(أ) قبل طرح المناقصة يجب على المقترض أن يقدم للهيئة لبدء ملاحظاتها نص الدعوة لتقديم العطاءات والمواصفات ومستندات المناقصة الأخرى مع وصف للاجراءات التي ستبج للاعلان عن المناقصة وعلى المقترض أن يدخل على هذه المستندات أو الاجراءات - التعديلات المعقولة التي تطالبها الهيئة - وكل تعديل آخر في مستندات المناقصة يجب أن توافق عليه الهيئة قبل اصداره إلى مقدمي العطاءات .

(ب) بعد وصول العطاءات وتقييمها يجب على المقترض قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن ارساء العطاء أن يبلغ الهيئة باسم مقدم العطاء المزمع التعاقد معه وأن يعدها في فترة كافية للمراجعة بتقرير مفصل عن تقييم ومقارنة العطاءات التي وصلت وبالمعلومات الأخرى المعقولة التي تطالبها ، وإذا قررت الهيئة أن ارساء العطاء لا يتماشى مع الارشادات أو مع هذا الجدول فعليها ان يبلغ المقترض بلا ابطاء وأن تبين أسباب قرارها .

(ج) يجب الاتخلف جوهرياً بشروط وأحكام العقد ، مع تلك التي تتطلبها المناقصة أو الشروط السابق الاعلان عنها ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك ، ويجب أن ترسل إلى الهيئة صورتان طبق

جمهورية مصر العربية
تقييم مشروع التنمية الزراعية
تكاليف المشروع (بالتفصيل)

البند	الوحدة	الكمية	تكاليف الوحدة	إجمالي التكاليف	
				محلي	أجنبي
(أ) الآلات الزراعية :					
جرارات بعجل كوتش ٦٠ - ٦٥	بالعدد	١٠٠٠	٧٨٢٠	١٠٢٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠٠
حصان	»	١٠٠٠	١٤٩٥	١٩٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
محراث ٧ سلاح	»	١٠٠	١٩٥٥	٢٥٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
محراث قلاب ٣ سلاح	»	١٠٠٠	٨٠٥	١٠٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
آلة تسوية	»	٣٠٠	١٠٣٥	٤٠٥٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠
آلة عمل الخطوط	»	٥٨٠	٦٤٤٠	٤٨٧٠٠٠	٣٢٤٨٠٠٠
آلة دراس ٦٠٠ كجم/ساعة بالمحرك	»	٥٠٠	١٣٨٠	٣٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
مقطورة ٤ طن (محلي)	»	٣٠٠	١١٥٠	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
رشاش ٦٠٠ لتر	»	—	—	—	—
قطع غيار (٣٠٪ للجرارات و ٢٠٪ للالحقات)	»	—	—	—	—
المجموع	—	—	—	٢٢٥٨٠٠٠	١٦٤٣٨٠٠٠
٢ - تسهيلات للاصلاح :					
مبان	المبلغ	—	—	١٠٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
أدوات ومعدات	»	—	—	٣٥٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠
وسائل انتقال	»	—	—	٣٤٠٠٠٠	١٣٤٠٠٠٠
المجموع	»	—	—	١٧٦٠٠٠٠	٣١٤٠٠٠٠
٣ - تدريب عمال التشغيل					
تدريب محلي	»	—	—	١٣٩٠٠٠٠	—
المنح	»	—	—	—	٢٠٠٠٠٠
وسائل انتقال ومعدات	»	—	—	١٥٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠
المجموع	—	—	—	١٥٤٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠
٤ - المزرعة التجريبية للآلات الزراعية :					
المباني	متر مربع	١٠٠٠	١٢٠	١٢٠٠٠٠٠	—
المعدات	المبلغ	—	—	٢٤٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠
خدمات استشارية	رجل/شهر	١٢	٦٠٠٠	—	٧٢٠٠٠٠
المجموع	—	—	—	١٤٤٠٠٠٠	٢٦٢٠٠٠٠
المجموع الكلي (أ)	—	—	—	٢٧٣٢٠٠٠	١٧٢٠٦٠٠٠
(ب) الري :					
١ - مضخات ديزل متحركة (٥-٦ حصان)					
مضخات وماحققاتها	بالعدد	٢٠٠٠	١٠٩٥	٣٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
قطع غيار ٢٠٪	المبلغ	—	—	—	٣٦٠٠٠٠٠
المجموع	—	—	—	٣٩٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠

المجموع	إجمالي التكاليف		تكاليف الوحدة	الكمية	الوحدة	البند
	أجنبي	محلي				
						٢ - مضخات كهربائية صغيرة (٣ - ٤ حصان)
١٣٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	٦٨٠	٢٠٠٠	بالعدد	مضخات وملحقاتها
٤٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٤٩٠٠٠	٢٢٠	٢٠٠٠	»	تركيبات
١٤٥٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٤٥٠	١٠٠٠	»	توصيلات كهربائية
٣٢٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠			-	المجموع
						٣ - مضخات كهربائية ثابتة (١٠ - ٢٠ حصان)
٣٦٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٠٠	٣٠٠	بالعدد	مضخات وملحقاتها
٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠	٥١٠٠٠	٣٠٠	٣٠٠	»	تركيبات
٤٣١٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	١٤٥٠	٣٠٠	»	توصيلات كهربائية
٨٨١٠٠٠	٥٦٤٠٠٠	٣٢١٠٠٠			-	المجموع
						٤ - خطوط كهربائية ومحولات :
٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠	كيلومتر	خطوط كهربائية ١١ كيلوفولت
٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	-	المبلغ	محولات
٢٣٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠			-	المجموع
						٥ - المشروع الرائد للري :
١٨١٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠	-	-	المبلغ	محطات ضخ
٤٤٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	-	-	»	مواسير الاسيستوس
٧٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٦٥٠	٥٠٠	بالعدد	صمامات
٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٠	كيلومتر	خطوط كهربائية ١١ كيلوفولت
٢١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	-	-	-	المبلغ	قطع غيار
٣١٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	-	٦٠٠٠	٦	رجل/شهر	مستشارين
٨٥٠٠٠٠	٨٨٢٠٠٠٠	٤٦٩٠٠٠			-	المجموع
٩٨٣٠٠٠٠	٦٨٠٦٠٠٠	٣٠٣٠٠٠٠			-	المجموع الكلي (ب)
						(ج) المخازن الريفية :
						١ - مخازن المراكز (١٠) :
٩٠٠٠٠	-	٩٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠٠	متر مربع	ثمن الأرض
٣٠٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	٤٠	٧٥٠٠	»	المباني
٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	المبلغ	معدات
٤٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠			-	المجموع
						٢ - مخازن بنوك القرى (٧٠) :
٢١٠٠٠٠	-	٢١٠٠٠٠	٢	١٠٥٠٠٠	متر مربع	ثمن الأراضي
١٠٥٠٠٠٠	-	١٠٥٠٠٠٠	٣٠	٣٥٠٠٠	»	المباني
١٠٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	-	-	المبلغ	معدات
١٣٦٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٢٩٥٠٠٠			-	المجموع

إجمالي التكاليف			تكاليف الوحدة	الكمية	الوحدة	البند
المجموع	أجنبي	محلي				
						٣ - مخازن القرى (٣٠٠) :
١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠	١	١٥٠٠٠٠	متر مربع	- ثمن الأراضي
٩٠٠٠٠٠		٩٠٠٠٠٠	٣٠	٣٠٠٠٠	» »	- المباني
١٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠			بالمبلغ	- معدات
١٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠				المجموع ..
٣٠١٤٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٨٠٥٠٠٠				المجموع الكلي (ج) :
						(د) تدعيم خدمات الإرشاد :
٥٤١٠٠٠	٤٩٢٠٠٠	٤٩٠٠٠			المبلغ	- وسائل انتقال
٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠			»	- مساعدات تدريب وإرشاد
١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠			»	- معدات توضيحية
٥٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠			»	- معدات تطبيق البحوث
٧٢٠٠٠٠		٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٠	١٠٠	بالعدد	- بيوت لمتدربي الإرشاد
٦٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠			بالمبلغ	- تدريب متدربي الإرشاد
١٤٤٠٠٠	١٤٤٠٠٠	-	٦٠٠٠	٢٤	رجل/شهر	- مستشارين
١٦٨٠٠٠٠	٨٥٦٠٠٠	٨٢٤٠٠٠				مجموع (د) ..
						(هـ) التعاونيات الزراعية :
						- معدات
١٨١٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٦٠٠٠			بالمبلغ	- تدريب المديرين وأعضاء
١٤٥٠٠٠		١٤٥٠٠٠			المبلغ	- مجلس الإدارة
٢٨٨٠٠٠	٢٨٨٠٠٠		٦٠٠٠	٤٨	رجل/شهر	- مستشارين
٦١٤٠٠٠	٤٥٣٠٠٠	١٦١٠٠٠				مجموع (هـ) ..
						(و) نظام الأثمان الزراعي :
٢٠٢٠٠٠	١٨٣٠٠٠	١١٠٠٠			المبلغ	- معدات
٣٩٦٠٠٠	٣٩٦٠٠٠		٦٠٠٠	٦٦	رجل/شهر	- مستشارين
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠		١٠٠٠	١٢	» »	- منح دراسية
٦١٠٠٠٠	٥٩١٠٠٠	١٩٠٠٠				مجموع (و) ..
						(ز) تخصيص مشروع إنتاج حيواني :
١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠		٦٠٠٠	٣٠	رجل/شهر	- مستشارين
١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠					مجموع (ز) ..
						(ح) لجان التنسيق :
٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠			المبلغ	- معدات
١٤٤٠٠٠	١٤٤٠٠٠	-	٦٠٠٠	٢٤	رجل/شهر	- مستشارين
٢٤٠٠٠٠	-	٢٤٠٠٠٠			المبلغ	- مصاريف إدارية
٤٦٤٠٠٠	١٦٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠				مجموع (ح) ..
						(ط) الطوارئ :
٣٦١٠٠٠	١١٠٠٠	٣٥٥٠٠٠				- المادة (الطبيعية)
٩٠٣١٠٠٠	٥٦١٧٠٠٠	٣٤٢٢٠٠٠				- السعرية
٩٤٠١١٠٠٠	٥٦٣٨٠٠٠	٣٧٧٧٠٠٠				مجموع (ط) ..
٤٥٧٤١٠٠٠	٣٢٠٩٤٠٠٠	١٣٦٤٨٠٠٠				المجموع الكلي ..

الهيئة المستعولة	السنة الرابعة ١٩٨٢				السنة الثالثة ١٩٨١				السنة الثانية ١٩٨٠				السنة الأولى ١٩٧٩			
	الرجع الرابع	الرجع الثالث	الرجع الثاني	الرجع الأول	الرجع الرابع	الرجع الثالث	الرجع الثاني	الرجع الأول	الرجع الرابع	الرجع الثالث	الرجع الثاني	الرجع الأول	الرجع الرابع	الرجع الثالث	الرجع الثاني	الرجع الأول
بنك الأبحاث																
»																
»																
»																
»																
وزارة الزراعة																
»																
»																
بنك الأبحاث																
»																
»																
وزارة الزراعة																
»																
»																
»																

البيان

- نظام التسليف الزراعي :
- إعداد مناقصات آلات
 - تسلم المعدات
 - توظيف مستشارين لوحدات المشروع (٣٠)
 - برامج تدريب فنياء وراة البحار
 - تدريب ماوراء البحار
 - إعداد دراسة عن السياسة و التنظيم و العمليات و التمويل و التمويل
 - دراسة عن السياسة و التنظيم و العمليات - التمويل
 - توظيف مستشارين للبراعة ٣٩ رجل / شهر
 - إقراض الآلات المزرعية
 - لجنة التنسيق :
 - توظيف مستشارين (٢٤)
 - إنشاء وحدة توعية و تقيع للمشروع
 - إعداد مشروع - الإنتاج اديواني
 - توظيف مستشارين (٣٠)
 - مخازن و بنية :
 - إعانة الأرض
 - إعداد مناقصات عملية
 - شراء معدات
 - إقامة مخازن
 - خدمات ارشادية :
 - الإعداد لمناقصات للمعدات
 - تسلم المعدات
 - الإعداد لمناقصات عملية للاستكشاف
 - تركيب المنازل
 - توظيف مستشارين (٢) - ٢٤ رجل / شهر
 - تدريب وكلاء الإرشاد
 - الجهات التمهوية الزراعية :
 - إعداد مناقصات للمعدات
 - تسلم معدات

الخطاب المرفق رقم (٢)

جمهورية مصر العربية

هيئة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع هـ

٢٤ يولية ١٩٧٨

واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية

الموضوع : ائتمان رقم (٨٣٠) - مصر (مشروع التنمية الزراعية)

شروط تقديم خدمات الآلات الزراعية إلى صغار المزارعين
السادة الأعزاء

إيماء إلى البند ٣ - ٧ (ب) من اتفاقية ائتمان التنمية (مشروع التنمية الزراعية) والذي تم توقيعها بيننا في التاريخ المنوه عنه أعلاه .

أن أحد أهداف المقرض هي تشجيع استخدام الآلات الزراعية والتي تشمل الجرارات والآلات الملحقة - بواسطة المزارعين الذين يقومون بزراعة مساحة اجمالية قدرها خمس أفدنة أو أقل (سيطلق عليهم فيما بعد صغار المزارعين) ومساعدة مثل هؤلاء المزارعين في التغلب على العقبات التي تواجههم نتيجة التزايد الكبير لإعداد هذه الآلات . لذلك فإن نوايانا تتجه نحو التأكد من أن الجمعيات الأساسية - والتي سيكون في حيازتها عدد كبير من الجرارات وآلات الدراسات الممولة من المشروع - ستقوم بإتاحة استخدام هذه الجرارات وآلات الدراسات لصغار المزارعين على أساس عادل بمعنى على أساس النسبة التقريبية لمساحة الأرض المزرعة بواسطة مثل هؤلاء المزارعين للمساحة الكلية التي تخدمها الجمعية . لهذا الغرض فإن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي سيطلب بواسطة بنوك التنمية والائتمان الزراعي التابعة له في منطقة المشروع - من كل جمعية أساسية - وذلك عند تقديمها بطلب قرض لشراء آلات زراعية من المشروع ، التقدم ببيان عن نشاطها وعدد أعضاء الجمعية موضح به حيازة كل فرد وخطة توزيع الجرارات وآلات الدراسات بينهم بفرض توضيح كيفية استفادة صغار المزارعين منها ، وكذلك الاحتفاظ بسجلات لكل جرار وآلة دراس . البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية والائتمان الزراعي ستقوم بتضمين الشروط السابقة في اتفاقيات القروض التي ستقوم بتوقيعها مع ممثل هذه الجمعيات .

كما ستكون بنوك التنمية والائتمان الزراعي مسئولة عن متابعة توزيع واستخدام الآلات ، وكذا عن إتاحة السجلات المذكورة لممثل الهيئة . وسيقوم المقرض - بواسطة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بمتابعة الجمعيات الأساسية عن قرب والتي ستقوم بالحصول على الجرارات

والآلات الزراعية تحت هذا المشروع ، وذلك لتحديد النموذج الأمثل لاستخدامها . إذا حدث في أي مرحلة أن أوضحت النتائج أن صغار المزارعين لا يحصلون على حصة عادلة من استخدام الآلات الزراعية فإن المقرض سيتخذ فوراً الخطوات اللازمة لتصحيح هذا الوضع بواسطة إجراءات مناسبة .

المخلص

جمهورية مصر العربية

عنها :

الممثل المفوض

مؤيد :

هيئة التنمية الدولية

عنها :

خطاب مرفق رقم (٣)

جمهورية مصر العربية

هيئة التنمية الدولية

٢٤ يولية ١٩٧٨

١٨١٨ شارع هـ

واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية

الموضوع : ائتمان رقم (٨٣٠) - مصر (مشروع التنمية الزراعية)

دين خارجي

السادة الأعزاء

فيما يختص باتفاقية ائتمان التنمية بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية لمشروع التنمية الزراعية والتي تبلغ مقدارها ما يساوي ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار بالعملة المختلفة فإني أكتب هذا بالنيابة عن جمهورية مصر العربية لسرد بعض الحقائق الخاصة بالدين الخارجي لجمهورية مصر العربية .
تم توفير المواد الآتية لسياتكم : -

١ - النموذج (ب) : الديون العامة الخارجية الفردية (لا يدخل فيها السندات المصدرة) الحالة الحالية وحركة الأموال خلال الفترة التي تبدأ من ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ .

النموذج (ج) : وصف الدين الخارجي الفردي المنصوص عليه في النموذج (ب) النموذج (د) جدول المدفوعات المبدئية والفوائير بالنسبة للدين الخارجي الفردي المنصوص عليه بالنموذج (ب) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الحكم الصادر في الجنائية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢ مخدرات التزهة (٦٠٧ لسنة ١٩٧٢ كلى مخدرات القاهرة) ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى عن باقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على السيد أحمد جمعة سالم " وعن كافة العقوبات التكبيلية والتعبية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم الصادر فى القضية الجنائية رقم ٥٤ سنة ١٩٧٢ مخدرات التزهة (٦٠٧ لسنة ١٩٧٢ كلى مخدرات) م .

(المادة الثانية)

على وزير العدل والداخلية تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره م .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ (٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن بيع ملكية العقارات للنفقة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل الأحكام الخاصة ببيع الملكية والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

٢ - وقد تم امدادكم أيضا بالتنازح (ج ، د) للدين العام الخارجى الذى عقد خلال الفترة من ١ يناير ١٩٧٧ وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ بالإضافة الى ٥٠ ٪ من النموذج (ب) اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وسوف يتم توفير ال ٥٠ ٪ الباقية فى الوقت المناسب ، هذا ولم يتم التعاقد على دين عام إضافى خارجى جوهرى منذ ٣١ ديسمبر ١٩٧٧

٣ - وتنص هذه التنازح بدقة على الكميات والشروط المبينة وكذلك شروط جميع الديون العامة المعاقدة لجمهورية مصر العربية وجميع فروعها السياسية ووكالاتها ، وكذلك تلك الخاصة بوكالات فروعها السياسية والديون التى تضمنتها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ ونقرر بأنه ليس هناك عدم وفاء بديون .

٤ - وذلك بفرض عدم حدوث أية نقوص أو رهونات أو التزامات أو مسؤوليات أو امتيازات أو أولويات فيما يخص الدين العام الخارجى المشار إليه هنا أو فى أية مستندات سبق ذكرها .

ونحن نعتقد أنه يعقضى إجراء الائتمان المقترح فان الهيئة قد تعتمد على البيانات والحقائق المذكورة هنا ، وكذلك تلك المذكورة فى المستندات المشار إليها بحاله .

جمهورية مصر العربية

أشرف غريال

الممثل المفوض

وزارة الخارجية

قرار :

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض التنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقعه بتاريخ ٢٤/٧/١٩٧٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤/٢/١٩٧٩ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية قرض التنمية الموقعه بتاريخ ٢٤/٧/١٩٧٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية ويعمل بها اعتبارا من ٤/٢/١٩٧٩

بطرس بطرس غالى